Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/0080-052-001-008

قدم في: مارس 2021

أجيز في: ديسمبر 2021

Challenges of Joint Management in the Sahel Region: A Study of the Diffusive Nature of Internal Armed Conflict

Loubna Bentoubal

Chahrazed Admam

Abstract

Objective: This study attempts to shed light on the nature of the regional diffusion of the internal armed conflict across the Sahel geopolitical space, as one of the multiple ontological dimensions that characterized the conflict phenomenon of the post-cold war phase, by focusing on the dynamic and complex challenges that this character creates for the joint management of conflicts in the African Sahel region. **Methods:** The study relied on the descriptive method to clarify the phenomenon of the regional diffusion of the conflict in the Sahel region, and on the preface of the dynamic systems based on the hypothesis of conflict as a dynamic system that interacts with its environment through the feedback mechanism that allows its continuous development, and in turn imposes a dynamic development to manage the region's conflicts, in addition to the case study method to focus our study on the Sahel region. **Results:** The common danger of the diffusion of internal disputes in the Sahel, paved the way for the emergence of a joint Sahel administration that practically adopts the military option, which is considered insufficient in the face of the modularity of the interactive relations imposed by this nature. **Conclusion:** The joint Sahel administration that adopts the military option faces several challenges posed by the diffusive nature of the internal armed conflicts in the region, which raises several questions about the extent of its effectiveness, and the imperative to adopt a dynamic, phased management that responds to the rapid transformations of the effects of the internal and external environments, especially in light of the increasing volume of external intervention and the massive presence of foreign forces in the region.

Keywords: The Diffusive Nature, Internal Armed Conflict, Sahel Region, Military Force, Challenges of Joint Management in the Sahel.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

تحديات الإدارة المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الطبيعة الانتشارية للنزاع المسلح الداخلي

لبنى بن طوبال(*)

شهرزاد أدمام(**)

ملخص

هدف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طابع الانتشار الإقليمي للنزاع المسلح الداخلي عبر الفضاء الجيوسياسي الساحلي، كبعد من الأبعاد الأنطولوجية المتعددة التي طبعت الظاهرة النزاعية لمرحلة مابعد الحرب البادرة، من خلال التركيز على التحديات الديناميكية والمعقدة التي يخلقها هذا الطابع أمام الإدارة المشتركة لنزاعات منطقة الساحل الإفريقي. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على كل من الأسلوب الوصفي لتوضيح ظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع في منطقة الساحل الإفريقي، ومدخل النظم الديناميكية انطلاقاً من فرضية النزاع كنظام ديناميكي، يتفاعل مع بيئته من خلال ميكانيزم التغذية الرجعية الذي يسمح بتطوره المستمر، ويفرض بالمقابل تطوراً ديناميكياً لإدارة نزاعات المنطقة، إلى جانب منهج دراسة الحالة لتركيز دراستنا على منطقة الساحل الإفريقي. **النتائج:** الخطر المشترك لانتشار النزاعات الداخلية في الساحل، أسس لتبلور إدارة ساحلية مشتركة تنتهج الخيار العسكري عملياً، الذي يعد غير كاف أمام لا نمطية العلاقات التفاعلية التي تفرضها هذه الطبيعة. **الخلاصة:** تواجه الإدارة الساحلية المشتركة المتبناة للخيار العسكري، عدة تحديات تفرضها الطبيعة الانتشارية للنزاعات المسلحة الداخلية في

(*) جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، مخبر العلوم السياسية الجديدة - مسيلة
Email: loubna.bentoubal@univ-jijel.dz.

الاهتمامات البحثية: دراسات السلام والصراع، النزاعات الدولية.

(**) جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل ، الجزائر، Email: chahrazed.admam@univ-jijel.dz

الاهتمامات البحثية: دراسات الأمن والسلام، تحليل النزاعات الدولية.

المنطقة؛ ما يطرح عدة تساؤلات عن مدى نجاعتها، ومدى حتمية تبني إدارة ديناميكية مرحلية تستجيب للتحولات السريعة لتأثيرات البيئات الداخلية والخارجية، وخاصة في ظلّ تزايد حجم التدخل الخارجي والوجود المكثف للقوات الأجنبية بالمنطقة.

المصطلحات الأساسية: الطبيعة الانتشارية، النزاعات المسلحة الداخلية، الساحل الإفريقي، القوة العسكرية، الإدارة الساحلية المشتركة.

مقدمة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي العديد من النزاعات الداخلية المسلحة، أسست لانكشاف أمني عميق في المنطقة، ودفعت لطرح عدة مقاربات أمنية لإدارة هذه النزاعات، تراوح بين مقاربات دولاتية انفرادية وأخرى في إطار منظماتي (إقليمي ودون إقليمي وحتى عالمي)، تحت أهداف معلنة، على رأسها حلحلة الوضع الأمني المتأزم، ولعل الضعف المشترك للسيطرة الإقليمية لدول المنطقة، أسهم في تطبّع النزاعات المسلحة الداخلية في المنطقة بطابع الانتشار عبر الفضاء الجغرافي؛ ما شكّل السياق المحرّك لموجة جديدة من الإدارة الساحلية التي اتخذت طابعاً إقليميّاً مشتركاً، يعكس بوضوح تحولاً مهمّاً في طبيعة الإدراكات الساحلية لواقع التصاعد اللافت لنزاعات داخلية قابلة للانتشار، هذه الأخيرة التي أفرزت تفاعلات لانمطية، أسست لعدة تحديات صعبة تواجه الإدارة المشتركة الساحلية، وتدفع للتساؤل حول جدوى هذه الإدارة ومدى ديناميكيات خياراتها أمام نزاعات انتشارية تحمل تعقيدات عمقها وجود الطرف الثالث.

1 - حدود الدراسة

بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وبناءً على متطلبات دراستنا حددنا الإطار الزماني والمكاني على النحو الآتي:

الإطار الزماني: ركزنا على الفترة الممتدة من (2012 – 2020)؛ وذلك لارتباط دراستنا بالتصاعد الخطير للعنف في منطقة الساحل، الذي ترافق مع انفجار الأزمة في مالي وانقلاب 2012، وسلسلة التأثيرات عبر حدودية مست الدول الجوارية وغير الجوارية، وأسهمت في توليد المزيد من النزاعات الداخلية في المنطقة.

الإطار المكاني: تتعدد التعاريف المقدمة لمنطقة الساحل الإفريقي بناءً على المعايير المتبنّاة من طرف الباحثين؛ فبين معيار ايثمولوجي، مؤسسي، جيوبوليتيكي،

جغرافـي، حـدد الإقليـم السـاحلي بنـاءً علـى زاويـة تحليـل الباحـث، وعلـى الرغـم مـن اختـلاف التعاريـف التـي حـددت المجـال الجغرافـي للإقليـم فحصرتـه فـي مجموعـات مختلفـة مـن الـدول، تتفـق فـي معظمهـا علـى امتـداد هـذا الأخيرمـن المحيـط الأطلسـي الـى البحـر الأحمـر، وهوشـريط فاصـل بيـن الصحـراء الكبـرى شـمالاً ومنطقـة السـافانا جنوبـاً (انظـر الملحـق 01)، فإنـه، بنـاءً علـى الفرضيـة التـي نؤسـس عليهـا دراسـتنا؛ ركزنـا علـى منطقـة التصاعـد الخطيـر والمسـتمر عبـر الحـدود للعنـف خاصـة منطقـة ليبتاكوغورمـا (منطقـة الحـدود بيـن النيجـر، مالـي، بوركينافاسـو)، وبصفـة أكثـر دقة ركزنـا علـى مالـي كدولـة مصـدر للنـزاع الداخلـي والتأثيـرات الممتـدة لأزمتهـا علـى دول الجـوار الجغرافـي، ولعـل النشـاط الملمـوس منـذ 2017 لقـوة السـاحل خمسـة والوجـود العسـكري المكثـف بيـن خمـس دول، هـي: النيجـر، مالـي، بوركينافاسـو، نيجيريـا، موريتانيـا، جعلنـا نركـز علـى هـذه الـدول الخمـس كمنطقـة للدراسـة.

2 - مشكلة الدراسة

تأسيسـاً علـى مـا سـلف؛ فـإن الإدارة السـاحلية المشـتركة، علـى الرغـم مـن تعبيرهـا عـن بدايـة تبلـور إدراك سـاحلي بالتهديـد المشـترك لانتشـار النزاعـات الداخليـة المسـلحة فـي المنطقـة، فـإن تبنيهـا للخيـار العسـكري يصطـدم مـع واقـع لانمطيـة وتعقـد العلاقـات والتفاعـلات التـي تفرضهـا هـذه الطبيعـة الانتشـارية، خاصـة فـي ظـل تعـدد الفواعـل الداخليـة الحكوميـة وغيـر الحكوميـة، والوجـود المكثـف لقـوات أجنبيـة، تحـدد ملامـح منطقـة تمتـاز بكثافـة التفاعـلات، العلاقـات، التحـركات، واللاعبيـن. وبنـاءً علـى ذلـك تهـدف هـذه الدراسـة إلـى الإجابـة عـن الإشـكالية الآتيـة:

كيـف تشـكّل الطبيعـة الانتشـارية للنزاعـات المسلحة الداخليـة فـي منطقـة السـاحل الإفريقـي تحدّيـاً أمـام الإدارة الإقليميّـة السـاحليّة المشـتركة، خاصّـة فـي ظـلّ الوجـود الخارجـي المكثـف فـي المنطقـة؟.

3 - أهمية الدراسة

اهتمت العديد من دراسـات السـلام والنزاع الكمية منها والنوعية؛ بدراسـة موضوع انتشـارية الحـروب الأهليـة مـن خـلال استكشـاف المفهـوم والديناميكيـات المتحكمـة فـي الدراسـة، وهـي أكثر من أن تحصيها الدراسـة. وبالمقابل برز اهتمام أكاديمي بالانكشـاف الأمنـي المتصاعـد فـي منطقـة السـاحل الإفريقـي وتفاقم معضلة انعدام الأمـن بالمنطقة، خاصـة بعـد مرحلـة الحـرب البـاردة، التـي ترافقـت مـع اسـتجابات سـاحلية مشـتركة بـرزت

مع تعدد المبادرات الأمنية بالمنطقة في مسعى مشترك لاحتواء الوضع الأمني. في المقابل حاولنا من خلال هذه الدراسة الاقتراب من زاوية بحثية مختلفة للوضع الأمني المتفاقم في الساحل، من خلال البحث في مدى نجاعة خيار الإدارة المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي أمام ما يفرضه الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي الذي أضحى خاصية لصيقة بنزاعات المنطقة، والذي يؤسس لتحديات لا نمطية في وجه إدارة تتبنى الخيار العسكري.

4 - أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تعرّف طابع الانتشار المكاني للنزاعات المسلحة الداخلية عبر الفضاء الجغرافي الساحلي؛ من خلال البحث في المفهوم والديناميكيات المتحكمة في الظاهرة.

- البحث في بداية تبلور إدراك ساحلي مشترك بخطر الانتشار الإقليمي من خلال تفعيل لميكانيزم التعلم.

- تحديد طبيعة خيار الإدارة المشتركة الساحلية المبني على الردع العسكري.

- تحديد التحديات البنيوية والمادية في وجه الإدارة المشتركة؛ التي ترتبط بخيارات المحلية والتفاعلات الإقليمية ومدى تاثيرها على ديناميكية الإدارة المتبناة.

- توضيح تأثيرات الطرف الثالث على مدى نجاعة الخيار العسكري الساحلي المشترك.

5 - فرض الدراسة

ننطلق في دراستنا من الفرض الرئيس الآتي:

يسهم الطابع الانتشاري للنزاعات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي، في تفاقم معضلة انعدام الأمن في المنطقة؛ ما يفرض ضرورة تبني إدارة مشتركة ساحلية أكثر ديناميكية تتجاوز الخيار العسكري المتبنّى.

6 - منهجية الدراسة ومصادر المعلومات

لجأت الدراسة إلى منهجية مركبة للتعاطي مع الموضوع؛ فاعتمدت على

الأسلوب الوصفي لتوضيح ظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع في منطقة الساحل الإفريقي، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال تحديد منطقة الدراسة وهي منطقة الساحل الإفريقي، مع تبني مدخل النظم الديناميكية في التحليل؛ حيث نتبنى فرضية النزاع كنظام ديناميكي، يتفاعل مع بيئته وفق ميكانيزم التغذية الرجعية الذي يسمح بتطوره باستمرار؛ ما يفرض تطوراً ديناميكياً لطرق وآليات إدارة هذا النمط من النزاع في منطقة الساحل. وفيما يتعلق بمصادر المعلومات تعتمد هذه الدراسة على قواعد بيانات كل من جامعة أوبسالا، وقاعدة بيانات النزاعات المسلحة ومشروع بيانات الأحداث ACLED، وكذا بعض المصادر من كتب ودوريات ودراسات وأبحاث، أو منشورات على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، كما اعتمدت الباحثتان على الملاحظة المباشرة والمتابعة المستمرة للوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

7 - محتويات الدراسة

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومن أجل اختبار الفرض المتبنّى آنفاً، ارتأينا تقسيم الدراسة وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: الطبيعة الانتشارية للنزاعات المسلحة الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي

1 - الطبيعة الانتشارية للنزاع المسلح الداخلي: دراسة في المفهوم والديناميكيات السببية.

2 - ديناميكيات انتشار النزاعات المسلحة الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الثاني: خيار الردع العسكري كمحور للإدارة الإقليمية الساحلية المشتركة

1 - الادارة الإقليمية المشتركة انعكاس تعليمي لواقع الانتشار الإقليمي للنزاع المسلح الداخلي

2 - الإدارة العسكرية التكتيكية في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الثالث: تحديات الإدارة الإقليمية الساحلية المشتركة

1 - التحديات البنيوية والمادية لإدارة النزاعات الانتشارية في منطقة الساحل الإفريقي.

2 - الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي: بين تأثيرات السياق الإقليمي والدولي.

المحور الأول: الطبيعة الانتشارية للنزاعات المسلحة الداخلية[1] في منطقة الساحل الإفريقي

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيراً في طبيعة النزاعات المسلحة وتوجهها نحو أنماط جديدة يغلب عليها التعقد، نتيجة جمعها بين طابع النزاع المسلح الداخلي الممتد زمانياً والمنتشر مكانياً، وبين النزاع المدوّل أمام تصاعد دور الطرف الثالث؛ ليكتسي النزاع بهذا طابعاً انتشارياً واضحاً.

1 - الطبيعة الانتشارية للنزاعات المسلحة الداخلية: دراسة في المفهوم والديناميكيات السببية

في الواقع، يعد مفهوم الانتشار –Diffusion مفهوماً خلافياً في دراسات السلام والنزاع لتداخله مع عدة مفاهيم أخرى؛ كالعدوى– Contagion، المحاكاة– Emulation، التأثير– Influence، التقليد– Imitation، التصعيد الأفقي– Horizontal Escalation، الامتداد– Protracte، وانتشار النزاع من دولة إلى أخرى– Spread of a Conflict، ولعل من أبرز التعاريف المقدمة لمفهوم الانتشار، تعريف إيريكافورسبرغ (Forsberg, 2014)، التي تنظر إلى الانتشار باعتباره عملية يؤدي فيها النزاع الداخلي في مكان ما إلى التأثير في اندلاع نزاع داخلي آخر في مكان آخر في وقت لاحق من الزمن، ويتضمن مفهوم الانتشار وحدتين أساسيتين بحسب فورسبرغ، إحداهما التعرض– Exposure؛ أي الدولة مصدر الحافز الأولي، والثانية التأثير– Influence؛ أي الدولة هدف الانتشار.

قدمت فورسبرغ (Forsberg, 2014) محاكاة لفكرة انتشار النزاع مع انتشار الأمراض؛ إذ أشارت إلى أن انتشار النزاع شبيه بانتشار المرض من الدولة الحاملة للمرض إلى الدولة المعرضة للإصابة، عبر قنوات؛ كاللاجئين الذين يؤثرون على الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة، في الوقت الذي تعمل فيه

(1) النزاع المسلح الذي يعرف على أنه عدم توافق متنازع عليه بين الحكومة وجماعة معارضة منظمة تتسبب في ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالمعركة خلال سنة تقويمية. للمزيد من المعلومات اطلع على:

Uppsala university Department of Peace and Conflict Research.UCDP Définitions, from:https://bit.ly/3jGUZdG

القدرة السياسية كجهاز للمناعة، يحاول تقليل احتمال انتشار العدوى، وفي سياق آخر تعتبر أوانا ترانكا (TRANCA, 2006: 506) الانتشار عملية وظاهرة إقليمية أساسية مبنية على توسيع النزاع من موطنه الأصلي إلى ما وراء الحدود الوطنية من خلال إشراك عدد متزايد من الجهات، كما أنه نتيجة للاختيار المتعمد للجهات الفاعلة المتداخلة، وتأسيساً على هذا يتضح أنّ الانتشار باعتباره عملية تفاعليّة يستند إلى الحقائق الآتية:

- كونه عملية انعكاسية ثنائية الاتجاه تجمع بين وحدتين أساسيتين، أولاهما الدولة مصدر النزاع الأولي، الذي يأخذ صورة نزاع داخلي قد يكون نزاعاً على السلطة، أو نزاعاً إثنياً، وثانيهما دولة التأثير أو هدف الانتشار ويتعلق الأمر بدولة من دول الجوار الجغرافي، وتجمع بين الوحدتين روابط أو قنوات تسمح بنقل عدوى النزاع وتوليد نزاع جديد في دول الجوار، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

- كون الانتشار ظاهرة إقليمية أساسية، تهدد الاستقرار في منطقة جغرافية واحدة، ويؤدي التقارب الجغرافي دوراً في دفع العملية عبر الحدود المشتركة.

- اعتباره عملية تعبر عن خيارات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين المحليين، والإقليميين والدوليين.

- تتدخل العديد من الميكانيزمات السببية في تفعيل الانتشار على المستوى الإقليمي، خاصة في ظلّ السعي إلى التكيف مع التغييرات الحاصلة، والتعلم من التجارب المجاورة، الذي يعبر عن فكرة انتقال العدوى.

إذا كانت النقاط السابقة تشكل محددات تسمح بالاقتراب من مفهوم الطبيعة الانتشارية للظاهرة النزاعية، فكيف تتحدد عملية انتشار النزاع المسلح الداخلي عبر الفضاء الإقليمي؟.

على الرغم من تباين دراسات السلام والنزاع، الكمية الإحصائية منها والنوعية الباحثة ضمن أطروحة انتشار النزاع، حول الميكانيزمات السببية المتحكمة في توليد نزاعات جديدة، فإنها تشترك في تبني نموذج بحثي واحد، أشار إليه كل من بنجامين موست وهارفي ستار (Most & Starr,1990)، «نموذج سياسات الارتباط-

Linkage politics»[2]؛ الذي يقوم على اعتبار أن النزاعات المستمرة تتكشف عن روابط جامعة بين أطرافها ودول الجوار الجغرافي، هذه الروابط قد تشكل نوافذ لفرص جديدة أمام القادة السياسيين لتفعيل نهج التغلغل من خلال استغلالها (خاصة رابط الجماعة الإثنية)؛ لأجل توليد نزاعات جديدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. واعتماداً على ما تقدّم يمكن التمييز بين: الميكانيزمات المباشرة وغير المباشرة التي ينتشر وفقها النزاع.

أ - الميكانيزمات المباشرة المتحكمة في انتشار النزاع

وتجمع أهم القنوات المسهلة لانتشار النزاع الأصلي على المستوى الإقليمي، وأبرزها:

- **القرب الجغرافي وطبيعة الحدود المشتركة:** يؤثر الجوار الجغرافي في سلوكيات قادة التمرد التي تقود إلى نشر العنف الاقليمي؛ إذ يعد طول الحدود المشتركة فرصة لارتفاع احتمال انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة، خاصة في ظل أنظمة ذات سيطرة إقليمية ضعيفة، وتؤدي طبيعة الحدود أيضاً دوراً بارزاً في تسهيل انتشار النزاع أو تحجيمه، وهو ما أشار إليه كل من نيل ويدمان وميشال وارد (Weidmann & Ward, 2010: 889)، حينما اعتبرا أنّ المواقع القريبة من الحدود ذات التضاريس الجبلية هي الأكثر عرضة للتأثر بالعنف. في هذا السياق حاول تمار ميتز (MITTS, 2012:07) تطوير نظرية للاستهداف، تشرح العملية التي من خلالها تختار الجماعات المتمردة أهداف هجماتهم، فربط بين هجمات المتمردين وقدراتهم القتالية من جهة والحيز الجغرافي من جهة أخرى؛ إذ يشكل موقع القواعد التي ينطلق منها العنف أحد العوامل التفسيرية المهمة لانتشاره؛ فطول المسافة بين القواعد والقرب من الطرق عوامل مهمة تشرح انتشار عنف المتمردين، وتحدد عملية اتخاد القرار لشن أي هجوم.

- **اتساع سوق العنف:** يعتبرفشل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حافزاً أساسياً لاتساع سوق العنف، الذي تغذيه زيادة توافر الأسلحة، فتحول عسكريين مسرّحين إلى متمرّدين محتملين في غياب عمليات إدماج فعلية، تتفاعل مع غياب المراقبة الكافية للحدود؛ ما يسهل عمليات نقل الأسلحة نحو دول الجوار، وينعكس هذا بدوره على سهولة انتشار النزاع نحوها.

(2) تعرف علمياً باسم سياسة الارتباط Linkage politics، التي قدمها لأول مرة جيمس روزنو؛ إذ يدخل ضمن بناءاتها تأثيرالبيئة الداخلية على البيئة الدولية وتقديمهما كنسق في تفاعل مستمر، ويركز على مفهوم الربط كوحدة تحليل في هذا النموذج البحثي السلوكي. (Most & Starr,1999: 392)

- **تدفق اللاجئين:** يعد تدفق اللاجئين كقناة لانتشار النزاع تحدياً اقتصادياً مجتمعياً، من خلال تغيير الهيكل العرقي من جهة، وبروز توترات بين السكان المحليين ومجتمع اللاجئين من جهة أخرى، وهذا ما أشار إليه إديان سالشيان وكرستيان سكريد غليديتش (Salehyan & Gleditsch, 2006:335-366)؛ إذ أكّدا دور اللاجئين في تقديم الإمدادات العسكرية للجماعات المتمردة من جهة، والتسويق الإيديولوجي عبر الوطني من جهة أخرى. وفي الواقع ترتبط عسكرة اللاجئين بوجود سوق عنف لتهريب الأسلحة، كما أن عمليات التجنيد والتدريب كثيراً ما تجري في معسكرات داخل مخيمات اللاجئين، هذا إلى جانب ما يشكله الأثر السلبي للمساعدات الإنسانية التي تقدم للاجئين، من دعامات لاقتصاد الحرب؛ إذ إن المساعدات تؤدي دور الموارد الضرورية لأطراف النزاع سواء طوعاً أو قسراً من خلال السرقات (Lischer, 1999).

- **الحركات المسلحة الإرهابية:** تشجع النزاعات الداخلية على انتشار الأعمال الإرهابية؛ لأن الحكومات غير المستقرة والنزاعات الأهلية توفر بيئة مناسبة لتنظيم الجماعات الإرهابية وتوسيع دوائر نشاطاتها، وهذا يسمح بتحوّل تلك الدول إلى قواعد لشن الهجمات تجاه دول الجوار، فضلاً عن ذلك، فإن الضعف البنيوي وغياب سيادة القانون في مناطق النزاع، يشكلان فرصة لإنشاء شبكات سرية أكثر فعالية داخل الدولة ومع الدول المجاورة، وتسمح بانتشار مد الجماعات الإرهابية داخل الإقليم (MITTS, 2012:08).

- **الروابط العرقية عبر الوطنية:** توزيع العرقيات على مساحات جغرافية لا تتوافق مع الحدود المرسومة دولياً، تخلق روابط عبر وطنية، تشكل قنوات مناسبة لانتشار النزاع إقليمياً، هذا التوزيع العرقي الذي خلفته الحركات الاستعمارية، أنتج تشتت الأعراق عبر مساحات جغرافية واسعة خاصة داخل القارة الإفريقية، وفي هذا السياق أشار فرانسيس دانك ووليام زارتمان (Deng & Zartman, 2011) إلى أن النزاعات الحالية التي تعاني منها إفريقيا تنبثق من «الخطيئة الأصلية» للاستعمار وبناء الدولة غير المكتمل.

ب - الميكانيزمات غير المباشرة المتحكمة في انتشار النزاع

وتتمثل في العوامل المساعدة على الانتشار غير المباشر للنزاع، والمعبرة أساساً عن ظروف عدم استقرار البيئة الداخلية لدولة النزاع الأصلي، وكذا للدولة هدف الانتشار، كما تتضمن هذه الديناميكيات صورة عن قدرات الدول المتفاعلة،

وطبيعة نظمها، بين نظم حاضنة ومنتجة للخوف ومشجعة لانتشار النزاع، ونظم ذات قدرات مؤسسية عالية تمكنها من تجنب انتشار انعدام الأمن الإقليمي، وفي هذا السياق يمكن التركيز على النقاط الآتية:

- **العوامل الهيكلية المساعدة على انتشار النزاع:** وتتضمن كلاً من العوامل السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تعكس هشاشة البيئة الداخلية لدولة النزاع الأصلي، ومنها: النزاعات الانفصالية المرتبطة بالدولة مصدر الانتشار في ظل وجود مجموعات عرقية إقليمية تربطها علاقات قرابة عابرة للحدود، وكذا نقص قنوات الاتصال داخل دولة مصدر الانتشار، في ظل وجود قادة كاريزماتيين يلعبون على وتر الإثنية أو الطائفية بما يؤجج التوترات الداخلية.

- **ثورة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال:** أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي دور فاعل في التنسيق بين الجماعات المتمردة، وكذا حشد الشتات عبر دول الجوار السّيّئ، ممّا يشكل حافزاً نحو تسهيل عملية انتشار النزاع (Khondker, 2011).

- **قدرات النظم السياسية القائمة:** سواء تعلق الأمر بالدولة مصدر النزاع أم الدولة العرضة للانتشار؛ فالدول الهشة والضعيفة غير قادرة على مراقبة حدودها؛ ما يسهل عملية انتشار النزاعات، كما أن الميزات المؤسسية القائمة على عدم إدماج مختلف المجموعات العرقية، تؤثر بشكل غير مباشر على دعم الاستقطابات العرقية المحتملة خاصة في ظل وجود دول الجوار السّيّئ (Bosker & de Ree, 2009).

توضح العناصر السابقة البناء النظري للديناميكية السببية لانتشار النزاع الداخلي عبر الحدود وضمن حيز الإقليم الواحد، وهي خطوة ضرورية ستشكل دعامة معرفية للاقتراب من منطقة الدراسة «منطقة الساحل الإفريقي».

2 - ديناميكيات انتشار النزاعات المسلحة الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية؛ فهي مرآة للبحر الأبيض المتوسط وفضاء الدول المشاطئة، كما أنها منطقة تجمع العديد من الأزمات المعقدة،التي تسهل بدورها تغلغل مختلف الحركات المسلحة والإرهابية، وفي ظل هشاشة دولها وضعف دخلها القومي، إلى جانب التزايد الديموغرافي السريع (انظر ملحق 02)، أسست جيوبوليتيكا دول الساحل الإفريقي المنطقة كمسرح للتنافس الإقليمي والدولي.

تعرف الخريطة الساحلية بتشابك مظاهر الانفلات الأمني عبر الوطني، الذي يترافق مع أنظمة هشة، تفتقر إلى ثقة مجتمعاتها وغير قادرة على مراقبة حدودها؛ ممّا يشكل فرصة وموطئ قدم مناسباً لاتساع نشاط الجماعات المسلحة؛ فهذه التوليفة من العلاقات المعقدة أنتجت بيئة حاضنة للخوف وقنوات مسهلة للانتشار الإقليمي لأي نزاع مسلح داخلي محتمل في المنطقة.

وفي هذا السياق، تؤكد قاعدة بيانات النزاعات المسلحة ومشروع بيانات الأحداث ACLED، التصاعد الخطير للنزاعات المسلحة في المنطقة الساحلية؛ ما يقدم هذا الفضاء الجيوسياسي كمجمع لنزاعات داخلية منتشرة عبر الإقليم، تشكل فيه دولة مالي مركزاً واضحاً لعدوى العنف المسلح، تجاه دول المنطقة؛ سواء ذات الجوار الجغرافي القريبة أو ذات القرابة العرقية عبر الحدودية، خاصة منطقة ليبتاكوغورما (نقطة تقاطع حدودية بين ثلاث دول: مالي وتشاد والنيجر)، التي سجلت أعلى نسبة أحداث عنيفة تتجاوز تسعة وعشرين (29) حادثاً مختلفاً؛ فتتبع مسار الأحداث العنيفة عبر الخريطة في الفترة ما بين 2018 و2019 يؤكد تصاعد العنف المسلح الداخلي وانتشاره داخل الإقليم الساحلي (ACLED, 2020)، هذا الأخيرالذي لا يتعدى كونه مخرجاً طبيعياً لتفاعل جملة من الديناميكيات المتحكمة في إنتاج ملامح مجمع نزاعي في المنطقة، وتتوضح أهم هذه الديناميكيات من خلال النقاط الآتية:

أ- انتشار نشاط الحركات والتنظيمات المسلحة (المعارضة، المتمردة، الإرهابية) في منطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تداخلاً وارتباطاً شديدين بين الجماعات المسلحة المنتشرة في المنطقة، وتتعدد صور هذا الارتباط وتتزايد أمام حدود سهلة الاختراق، وفي ظل إقليم غير خاضع للحكم؛ ففي بداية شهر جانفي 2019 انتشر نوع جديد من الهجومات التي تنفذها الجماعات المسلحة، وتتميز بوحدوية الأجهزة المستخدمة من حيث اعتماد العبوات الناسفة (Nsaibia et al., 2019).

إن توزع نمط العبوات الناسفة عبر كل من تيلابيري وتاهوا، هذا النمط يحاكي الانتشار الجغرافي لحملة العبوات الناسفة من النيجر نحو مالي وبوركينافاسو عبر مجموعات متعددة؛ وهي طريقة عمل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في مالي وبوركينا فاسو، كما أنه يعبر عن مدى زيادة درجة التنسيق بين مختلف المجموعات القتالية، بالموازاة مع هذا يعكس الاستخدام الجديد والدائم للأجهزة المتفجرة المحلية الصنع العدوى الإقليمية لسوق العنف، والدور الذي يؤديه المورد/ وسيط الأسلحة عبر الحدود بين الدول الثلاث،

أمام فشل السيطرة على الشبكات غير المشروعة لتهريب وصناعة الأسلحة.

جدول 1

أهم الحركات والتنظيمات المسلحة (المعارضة، المتمردة، الإرهابية) عبر الحدودية في منطقة الساحل الإفريقي

الحركات والتنظيمات المسلحة	التعريف بالحركة/ التنظيم	بداية النشاط
جماعة بوكو حرام	حركة اجتماعية في شمالي شرق نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة، أعلنت في 2015 ولاءها لـ «داعش» تنشط بين تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي، وصولاً إلى جنوب ليبيا.	2001
القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	أعلنت جماعة الدعوة والقتال (المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة «جيا» عام 1998)، مبايعتها لتنظيم القاعدة في 2006.	2007
حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا	انفصلت عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، موالية لتنظيم القاعدة.	2011
حركة أنصار الدين	معظم عناصرها من قبائل الطوارق بقيادة إبراهيم إياد غالي، تتمركز حول بلدية دجيبو في شمال بوركينافاسو.	2012
جبهة تحريرماسينا	جماعة انفصالية تضم الفولانيين، انشقت عن حركة أنصار الدين، تركّز نشاطها حول منطقة «موبتي سيجو».	2012
كتيبة المرابطين	ولاؤها لتنظيم القاعدة، انضمت «جماعة المرابطين» لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحوّل اسم الجماعة إلى «كتيبة المرابطين».	2015
تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في الصحراء الكبرى	أسسه عدنان أبو الوليد الصحراوي، أحد قادة «حركة التوحيد والجهاد في الغرب الإسلامي»، بعد انشقاقه عن تنظيم المرابطين، يتمركز داعش في المنطقة الممتدة جنوب مدينة غاو المالية إلى غرب النيجر وشمال بوركينافاسو، ويمتد نشاطه حتى الحدود الجنوبية للجزائر.	2015
جماعة نصر الإسلام والمسلمين	أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة، وتضم كلاً من: إمارة منطقة الصحراء الكبرى، وتنظيم المرابطين، وجماعة أنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا.	2017

انتشار نشاط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عبر دولة مالي نحو دول الجوار الحدودي، يترافق في السياق نفسه مع تغير لافت في دائرة نشاط الجماعات المسلحة الإرهابية في عام 2012. خاصة جماعة بوكوحرام؛ فبعد اقتصار نشاطها السابق على دولة نيجيريا نجده قد امتد خلال هذه الفترة إلى كل من النيجر، تشاد،

الكاميرون؛ ليشكل نصف نشاطها الخارجي الإرهابي خلال سنة 2019، وهذا دليل على استغلالها للفجوات الحدودية بين منطقة بحيرة تشاد وما يعرف بحدود منطقة الساحل (Matfess, 2019)، إلى جانب هذا تعتبر هجمات عام 2019 التي شنتها الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) في شمال تيلابيري بالنيجر، مؤشراً واضحاً على تشكل علاقة بين داعش وباقي فروعها في المنطقة؛ إذ تشهد نشاطاً واسعاً، كما أن استئناف نشاطها من جديد عبر حدود الساحل والمغرب العربي ترجم ولاءها لداعش؛ إذ تزامنت تحركاتها مع دعوة البغدادي لحمل السلاح في ماي 2019، وهذا أسس لتغلغل داعش في المنطقة كأحد الاستقطابات الإقليمية المغذية لانتشار النزاعات عبر الحدود الساحلية، وعبرها، نحو مناطق تغلغل جديدة في القارة (ACELD, 2019).

ب- المكون العرقي والقبلي وعلاقته بانتشار النزاع في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تميز أغلب دول المنطقة فرصة لانتشار النزاعات المسلحة؛ التي تتداخل مع واقع التوزيع العشوائي العابر للحدود لهذه الإثنيات بين مختلف دول منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يوضحه جدول2:

جدول 2

التعدد الإثني والقبلي في منطقة الساحل الإفريقي

دول منطقة الساحل الإفريقي	المكون العرقي (القبائل والإثنيات)
مالي	الموندنغ (البامبارا، السونيكي، المالينكي، البوزو)، البولزار(البول، توكولور، البوبو، السينوفو، المينيانكا)، الصحراويون (المور، العرب، الطوارق)، السونغاي.
النيجر	الهوسا، الجريما والسونغاي، طوارق، البولس، الكانوري، العرب، التوبو، الفولاني،الغورماتشي.
تشاد	لتيدا، ماساليت، تاما، الكريش، الباقيرمي، العرب السودانيون، مبوم، هوسا، العرب، كانوري وموبو.
بوركينافاسو	موسى، بامبارا، مور، البولس، الديولا.
موريتانيا	المور، الأتان، العرب، البربر، الأفارقة السود.

المصدر (Dumont, 2010)

تقدم دولة مالي كنموذج نشط لتأثيرات عبر حدودية تفرضها هذه الروابط العرقية -باعتبارها دولة مَصْدرَ النزاع الأصلي، بحسب تعبير فورسبورغ؛ إذ تعاني مالي من نزاع داخلي انسحب تأثيره إقليمياً، قامت بتسهيله الروابط العرقية عبر

الفضاء الساحلي، وأبرزها الروابط التي تجمع الفولان في مالي مع كل من فولان جنوب ليبيا، شمال النيجر، السنغال، بوركينافاسو حتى موريتانيا، هذه الرابطة أسست لحركة ماسين المدافعة عن قومية الفولاني، التي عمدت إلى استقطاب المقاتلين عبر الإقليم، مستغلة تشتت حركة أنصار الدين في مالي بعد التدخل الفرنسي في 2013 (عملية برخان)، ومن جهة أخرى تقدّم مالي صورة واضحة لاستغلال الجماعات المسلّحة الإرهابية المكوّن العرقي والقبلي في نشوئها وتوسع دوائر نشاطاتها؛ الأمر الذي يبدو واضحاً مع جبهة تحرير ماسينا، التي تقدم نفسها كحام لقبائل الفولان، مستغلة وجودها بمنطقة موبتي؛ من أجل حشد الشباب الفولاني (مًبارك، 2018).

ج - النزاع المسلح في مالي وانتشاره نحو دول الجوار

يستمر النزاع في مالي ويتحول تدريجياً إلى نزاع ممتد وأكثر وحشية، على الرغم من تعدد الجهود المبذولة لمختلف الفواعل النشطة بالمنطقة من أجل تسويته؛ ما ينعكس على دول الجوار، وقد تطور العنف باتجاه تأسيس حركات تمرد منتظمة، على نحو ما يظهر جليّاً في كل من دولتي بوركينا فاسو والنيجر، اللتين تسجلان زيادة في حجم المجازر الجماعية المرتكبة، أمام تصاعد عمليات الإعدام وتحولها إلى ممارسات عادية، وتتبع مسار الأحداث في المنطقة يؤكد تحول مالي إلى نقطة ارتكاز لمختلف التنظيمات الإرهابية، سواء كملاذ أو كوجهة نهائية لنشاطها، ولعل السياق الإقليمي العام، خاصة ما تعلّق بتداعيات سقوط نظام القذافي في ليبيا وما انجرّ عنه من انتشار للسلاح في المنطقة كمدخلات للحرب، أسهم في زعزعة الاستقرار عبر الحدود، بشكل مهّد بدوره لتقارب بين جماعات القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وزيادة حجم هجماتها العنيفة (بوحنية، 2014)، وفي هذا السياق تؤدي منطقة موبتي دوراً مهماً باعتبارها قناة التأثير الأكثر حساسية لتداعيات الوضع الأمني في مالي نحو دول الجوار، ويتضح ذلك من خلال تجدد الصراع التاريخي السنغالي بين حركة القوات الديموقراطية في منطقة كازامانس جنوب البلاد والحكومة السنغالية من جهة، وبين تشجيع المطالب الانفصالية في موريتانيا من خلال تحريك المكونين العربي والزنجي من جهة أخرى، خاصة أمام الكيان الموريتاني الهش الذي سيجد صعوبة في مواجهة أي مطالب انفصالية داخلية خاصة مع التهميش السياسي والاجتماعي (إبراهيم، 2013: 08).

كما انسحب تأثير الوضع الأمني في مالي إلى دولة بوركينافاسو؛ حيث ارتفعت أحداث العنف السياسي التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في 2019 مقارنة بعام 2018،

وأثرت بدورها على دول الجوار من خلال انتشار الهجمات عبر الفضاء الجغرافي، ويتضح ذلك جلياً من خلال عملية أوتابوانو التي شنتها القوات الحكومية لبوركينافاسو في أوائل مارس 2019 في المناطق الشرقية من البلاد، محاولة لإخماد القتال، وعلى الرغم من نجاحها فإنها أسفرت عن انسحاب مؤقت للمتشددين فقط نحو دول الجوار، التي شهدت هي الأخرى العديد من الهجمات المسلحة عبر أراضيها (Nsaibia, 2019).

د - دور الحكومات الساحلية في انتشار النزاعات العرقية

يعتبر فشل دول منطقة الساحل في حماية فئات معينة داخل مجتمعاتها صفة لصيقة بأغلب الدول ذات القدرات البنيويّة الضعيفة، ويترجم ذلك في تصاعد شدّة النزاعات الاجتماعية؛ فطبيعة نظم الحكم الساحلية، على الرغم من تبنيها للمسار الديموقراطي القائم على صندوق الانتخاب، لم تشكل نقطة التحول الأساسي نحو تفعيل الديموقراطية المؤسسية؛ إذ تتكشف عن نظم شبه ديموقراطية ذات ممارسات ديموقراطية ضعيفة، لكن دون أن تفسد مؤسساتها الانتخابية كاملة (حسن، 2020: 217)، وتسعى النخب الحاكمة دائماً إلى ضمان بقائها في الحكم، بمختلف الوسائل الممكنة، وخاصة الممارسات القمعية المبطنة من خلال توظيف كل من: شركات الأمن الخاصة والمرتزقة وخاصة الميليشيات العرقية، وتعمل هذه الأخيرة جنباً إلى جنب مع القوات الحكومية وأحياناً مع القوات الدولية أيضاً.

وفي هذا السياق يمكن العودة إلى هجوم عام 2018 في المناطق الحدودية بين مالي والنيجر، الذي أدّى إلى تفاقم التوترات على طول خطوط الصدع العرقي وحفز الانتهاكات الجماعية، وكذلك إلى أحداث «Pays Dogon» في مالي؛ وقد أشيع أن ميليشيات «دوزو» ذبحوا «فولاني» في كولوغون–بوله و«أوغوساجو» في بوركينا فاسو؛ ففي الوقت الذي يعمق المتشددون الجهاديون الانقسامات المجتمعية، تحفز الحكومات في بوركينا فاسو ومالي دورات العنف المفرغة بين المجتمعات (Nsaibia et al., 2019).

المحور الثاني: خيار الردع العسكري كمحور للإدارة الإقليمية الساحلية المشتركة

دفع تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل نحو تبني استجابات إقليمية مشتركة تجمع بين دول المنطقة، وتعبّر عن بداية تبلور إدراك ساحليّ مشترك، بمخاطر انتشار النزاعات الداخلية وتأثيراتها على الفضاء الساحلي ككلّ، وقد طرحت العديد من المبادرات الإقليمية الساحلية لإدارة هذا الوضع، سواء في صورة مبادرات تنسيقيّة أو مبادرات عسكريّة، عبّرت ميدانياً عن توجه موحّد للإدارة المشتركة من خلال تبني

الـردع العسـكري. فمـا طبيعـة هـذا الخيـار؟ وهـل يعـدّ كافيـاً لحلحلـة تعقيـدات الوضـع الأمنـي القائـم؟.

1 - الإدارة الإقليميـة المشـتركة انعكاس تعليمي لواقع الانتشـار الإقليمي للنزاع المسـلح الداخلي

توصـل ناثـان دانمـان وإميليهانكنريتـر (Danneman & Ritter, 2014) مـن خـلال دراسـتهما للتمـردات العنيفـة فـي شـمال إفريقيـا والشـرق الأوسـط خـلال الربيـع العربـي فـي 2011، إلـى أنّ النخـب سـتتوقع انتشـار النـزاع؛ مـا سـيدفعها إلـى حـالات اسـتباقيّة لقمـع المتمردين المحتملين، وهـو مـا يثبـت أنّ الدولـة تتعلّم مـن دول الجـوار، كمـا يفسّـر تبنيهـا لأسـاليب القمـع الوقائيّـة ومختلـف الآليـات الممكنـة لمنـع انـدلاع الحـرب داخليّـاً خوفـاً مـن العـدوى المحتملـة، وعلـى الرغـم مـن أنّ التشـابه الثقافـي والسياسـي يسـهّل عمليّـة تعلّـم القـادة السياسـيين، تبقـى الدوافـع الميكانيكيّـة لانتشـار الحـرب الأهليـة المرتبطـة بالجغرافيـا (تدفـق اللّاجئيـن والجماعـات المتمـردة عبـر الوطنيـة) أهـم محـرّك لخيـارات القـادة المتبنّـاة.

إن تفعيـل ميكانيـزم التعلـم بنـاءً علـى خطـر عـدوى النزاعـات المسـلحة الداخليـة، يمهـد لتبلـور إدراك ذاتانـي (كمفهـوم بنائـي)، يسـاعد علـى تطـور الأطـر التعاونيـة المشـتركة، وهـذا مـا توضحـه الصـورة العامـة للخطـاب السـاحلي المتفـق علـى ضـرورة التعـاون المشـترك لإدارة النزاعـات الانتشـارية وعـدوى الحـركات الإرهابيـة، والمترجـم واقعيـاً مـن خـلال تعـدد الاسـتجابات الاقليميـة المشـتركة، سـواء فـي صـورة اتفاقيـات ثنائيـة عبـر حدوديـة، أو أطـر مؤسسـية إقليميـة سـاحلية راوحـت بيـن: مبـادرات إقليميـة سـاحلية تنسـيقية[3]، ومبـادرات إقليميـة سـاحلية عسـكرية، هـذه الأخيـرة التـي سـتكون محـور اهتمـام دراسـتنا؛ باعتبارهـا مقاربـات ميدانيـة تعمـد إلـى تفعيـل قواتهـا لمواجهـة مـد الحـركات المسـلحة (داعـش)، والحـركات الانفصاليـة (اقليـم الأزواد فـي مالـي).

(3) تتـوزع المبـادرات الأمنيـة السـاحلية التنسـيقية بيـن كل مـن: تجمـع السـاحل الصحـراء سـنة 1998 باقتـراح ليبـي، وعمليـة نواكشـط سـنة 2013. للمزيـد مـن المعلومـات اطلـع علـى:

United Nation Economic commission for Africa. CEN-SAD - The Community of Sahel-Saharan States, from: https://www.uneca.org/archive/oria/pages/cen-sad-community-sahel-saharan-states-0.

Ismail, O. W., &Kifle, A. A. (2018).Nouveaux arrangements de sécurité collective au Sahel: étude comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel. Centre de compétence Afrique subsaharienne.

2 - الإدارة العسكرية التكتيكية في منطقة الساحل الإفريقي

تعتمد المبادرات الإقليمية الساحلية العسكرية المشتركة على الجناح العسكري في إدارة الوضع الأمني المشترك في المنطقة، ونجد أهمّها: مبادرة دول الميدان في 2010 بقيادة جزائريّة، ولجنة حوض بحيرة تشاد في 1964 بقيادة نيجيريّة وقوتها المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF)؛ التي تمّ تفعيل دورها في 2014، هذا إلى جانب أحدث مبادرة، وهي تجمّع الساحل خمسة، الذي أسّس في سنة 2014، وقوّته قوة الساحل خمسة (FCG5)؛ التي استحدثت لاحقاً في 2017 (Galeazziet, al., 2017).

إنّ اتساع نطاق نشاط القوات المشتركة يعكس صورة واضحة لتفعيل آليّة التدخل العسكري دوناً عن باقي الآليات الأخرى؛ ففي الوقت الذي ركزت فيه القوة متعددة الجنسيات «للجنة بحيرة تشاد» على نشاط عدوّ واضح هو «جماعة بوكوحرام» في شمال شرق نيجيريا، نجد أنّ حيّز نشاطها اتّسع لتشمل كلّاً من الكامرون وتشاد والنيجر، مواكبةً لاتساع رقعة نشاط الجماعة المستهدفة في حدّ ذاتها. ومن جهتها تجاوزت «مبادرة تجمع الساحل خمسة» نصّ الوثيقة التأسيسيّة الذي يضمّ عدّة محاور لتحقيق الأمن مرتبطة بالتنمية والبنى التحتية وصولاً إلى المناخ لتركّز على تفعيلها لقوّتها بهدف إيقاف مدّ الجماعات المسلحة الإرهابية؛ وقد اتخذت من قوّة الساحل خمسة «FCG5» آليّة النشاط الأساسية؛ باعتبارها الترتيب الذي يمنح الدول المساهمة تحكّماً أفضل في إستراتيجية قيادة قواتها، مع استثمار الدعم الخارجي لتحسين القدرات العملياتيّة لإضفاء الشرعية على نظمها، ومن المرجّح أن تكون سلطات تشاد والكاميرون قد استفادت من هذا الترتيب لتعزيز شرعيّة النظام (Ismail & Kifle, 2018, 21).

قد تبدو ظاهرة تعدّد المبادرات ظاهرة صحيّة لتبلور الإدراك الساحلي بمخاطر الانتشار عبر الحدودي للنزاعات، ولكنها في الوقت نفسه تحمل تعقيدات أكبر للوضع القائم؛ فعلى الرغم من محتوى الوثائق التأسيسية لهذه المبادرات التي تتضمن إستراتيجية متعددة الجوانب، فإنها وجّهت كامل طاقتها نحو تبني خيار التدخل العسكري التكتيكي، خاصّة في إطار نزاع دولة مالي، وتتوزع العديد من القوات الساحلية في المنطقة، بين قوات ساحليّة مشتركة؛ كقوّة «تجمع الساحل خمسة» والقوّة المتعددة الجنسيات، وبين قوات أجنبية (قوة «برخان»، والبعثة المتعددة الأطراف للأمم المتحدة للاستقرار في مالي MINISMA، وبعثات الاتحاد الأوروبي، وقوات الولايات المتحدة)، بشكل أضفى على المنطقة «صورة ملعب مزدحم

باللاعبين»، وطرح تعقيدات أخرى خاصّة على مستوى بناء الثقة بين الدول الساحليّة ومجتمعاتها.

يندرج الخيار العسكري ضمن الباب الردعي في منطقة النزاع من أجل تحجيمه إلى أقصى درجة وصولاً إلى القضاء عليه، لكنّ الطبيعة الانتشارية للنزاع في منطقة السّاحل عبّرت عن صورة غير نمطيّة للنزاع، نرصدها بشكل خاصّ من خلال تحركات الجماعات المسلحة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، دفعت الإستراتيجية العسكرية المشتركة لتضييق الخناق على «جماعة بوكوحرام في نيجيريا إلى اتّساع نشاطها نحو دول الجوار في النيجر والكامرون، إلى جانب تأسيس الجماعات المسلحة في المنطقة لتحالفات تحت راية أكبر؛ إذ أعلنت الجماعات «الجهادية» الرئيسة في منطقة الساحل في مارس2017؛ وهي **أنصار الدين**، و**جبهة تحرير ماسينا**، و**تنظيم المرابطين**، وجناح الصحراء التابع **لتنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي»**، عن تحالفها تحت راية «**جماعة نصرة الإسلام والمسلمين**»، كجناح رسمي لتنظيم القاعدة في مالي، هذه الأنماط المتغيرة لمختلف التحركات في المنطقة تتطلب في المقابل إدارة ديناميكيّة تتجاوز الخيار العسكري كخيار أساسي؛ إذ لم يعد النزاع عمليّة تفاعلية خطيّة بل تحول إلى نظام ديناميكي معقّد يجمع العديد من التفاعلات عبر الخطيّة؛ ما يفرض ضرورة تطوير مرحلي لخيارات الإدارة الساحلية يراعي السياقات الديناميكية السريعة التغيّر على جميع المستويات المحليّة والإقليميّة والدوليّة.

المحور الثالث: تحديات الإدارة الإقليمية الساحلية المشتركة

تبلور خيار الإدارة الساحلية المشتركة مع طرح العديد من المبادرات الأمنية، التي ترجمت إدراكاً ساحلياً مشتركاً لمخاطر انتشار النزاعات الداخلية وتأثيراتها، وقد ركزت أهم هذه المبادرات على تبني الخيار العسكري التكتيكي؛ للتأثير مباشرة على حساب تكلفة الفرصة البديلة للمتحاربين تجاه الحل السلمي للنزاع، لكن، على الرغم مما تصرح به الحكومات الساحلية، خاصة في ظل نشاط لجنة حوض بحيرة تشاد وتجمع الساحل خمسة من احتواء مد الجماعات الإرهابية، فإن عمليات اعتقال المجرمين دون نظام عدالة جنائية ونظام قضائي فعال يفقد عمليات الاعتقال معناها، بل يؤسس للمزيد من العنف في المنطقة، هذا إلى جانب عدة تحديات تفرضها تعقيدات البيئات المحلية والإقليمية والدولية.

1 - التحديات البنيوية والمادية لإدارة النزاعات الانتشارية في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي بعدم كفاءة الأنظمة القائمة، وهذا ينعكس سلباً على مدى نجاعة الإدارة في الردع كخيار مطبق في وجه التفاعلات النزاعية الانتشارية عبر الحدود الساحلية؛ ما يطرح جملة من التحديات، لعل أبرزها ما يأتي :

أ - إشكاليّة غياب الدعم الداخلي

تطرح المساعي الانفصالية الناجمة عن عدم احترام الخصوصيات التوزيعية لقبائل منطقة الساحل الإفريقي إشكالية بناء دولة داخل دولة، ما أشار إليه مونتي مارشال (MARSHALL, 1999 :136) في وصف دول العالم الثالث، بغياب دولة واحدة متماسكة داخل حدود الدولة، ولكن هناك عدة مجموعات طائفية متنازعة؛ ففي هذا السياق مثلاً تبرز مسألة توزيع قبيلة «الطوارق» بين خمس دول في المنطقة الساحلية، وهي: النيجر ومالي وبوركينافاسو وليبيا والجزائر، وقد تتطلب عمليات إعادة توزيع عادلة دون تهميش وتطرف من قبل الحكومات الساحلية؛ ذلك أنّ إقصاء إثنية على حساب أخرى يشكّل عاملاً من عوامل تغذية اقتصادات الحرب العابرة للحدود الممدّدة لعمر النزاع، هذا الواقع قطع خطّ الثقة الرفيع بين الحكومات وشعوبها، فأصبحت بهذا المجتمعات الساحلية حائط صدّ في وجه أي مبادرة، داخلية كانت أو إقليمية؛ لمعالجة الوضع الأمني.

من جهة أخرى أفرزت عمليّة انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي (**مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى** في مالي، وجماعة بوكوحرام في نيجيريا)، مؤسسات شبه دولاتية أفضل تنظيماً من المؤسسات الحكومية الرسمية، وذات مداخيل واضحة من خلال شبكات الاتجار غير الشرعية المختلفة، التي تسمح بتمويل نشاطاتها، أمام أنظمة ساحلية زبائنية فاسدة، الذي يؤكده مؤشر الشفافية العالمي، تسمح بتحويل أراضيها لملاذات ومراكز لوجستية لتلك الجماعات، كما تعجز عن تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها؛ ما يسهم بشكل غير مباشر في دفعهم -خاصة الفئات الشبانية- إلى الالتحاق بجماعات متطرفة، تستطيع توفير ما تعجز عنه حكوماتهم. هذه المعطيات شكلت أرضية من الشكوك وانعدام الثقة بين المجتمعات الساحلية وحكوماتها، وأسس لمجتمعات ساحلية غير متقبلة لوجود قوات ساحلية مشتركة، سواء قوة الساحل خمسة أو القوة المتعددة الجنسيات، فوفق منظورها لا يمكن الاعتماد عليها، إذ هي لا تتعدى كونها يداً أخرى

للأنظمة الفاسدة التي تهدف إلى زيادة الضغط على الشعب، وتحويل أموال الدفاع إلى جيوب الأقوياء (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2014: 23).

ب - اقتصادات الحرب العابرة للحدود

فهم كيفية عمل اقتصادات الحرب عبر الحدود نقطة مهمة لتوجيه الإدارة الساحلية، للقضاء على الاقتصادات الموازية المديمة للحروب والنزاعات؛ إذ تُعد تجارة الأسلحة مثالاً جيداً على هذا التعقيد: فقد يؤدي انهيار الدولة في الواقع إلى تصدير الأسلحة على المستوى الإقليمي (مثل ليبيا)، وقد تتفاعل مع بنية أنظمة ضعيفة مؤسساتياً وغير قابلة للحكم تدعم الشبكات الاقتصادية الناشئة؛ مثل: مالي، تشاد، النيجر؛ ما يجعل من تدفق الأسلحة قناة لانتشار النزاع في الدول المجاورة.

ج- بين الفجوة في القدرات العسكرية الساحلية و ضعف تمويل القوات المشتركة

يصطدم الخيار الساحلي العسكري بواقع مشترك بضعف القدرات العسكرية لجيوش المنطقة، من خلال ضعف قوات الدفاع والأمن، نقص الموظفين ذوي الكفاءات المهنية العالية، وغياب المعدات المتطورة، في الوقت الذي تتفاوت فيه قدرات دول المنطقة فيما بينها، وهذا أسس لواقع تباين القدرات بين جيوشها، الذي يتكشف بشكل واضح مع تحول مسار سير العمليات المشتركة إلى عدة مناطق حدودية في ظل اتساع نشاط الحركات الإرهابية.

جدول 3

القدرات العسكرية لدول منطقة الساحل الإفريقي

دول منطقة الساحل الإفريقي	النسبة المئوية للإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عدد القوات المسلحة (2017)
مالي	3% (2017)	17 ألفاً ومئتا جندي، ألفان من الحرس الوطني، ألف وثمانمئة دركي، ألف شرطي
النيجر	5.7% (2017)	16 ألف جندي، 05 آلاف دركي، 07 آلاف من الحرس الوطني، ألف و 500 شرطي.
موريتانيا	2.95% (2016)	15 ألفاً و 850 جندياً، 03 آلاف دركي، ألفان من الحرس الوطني.
تشاد	2.53% (2016)	34 ألفاً و 850 فرداً من الجيش.
بوركينافاسو	2.14% (2017)	05 آلاف و700 من الجيش، ألف من السلاح الجوي، 8 آلاف دركي.

ملاحظة. المصدر (Dasgrais & SADA, 2018 : 82-90).

من جانب آخر، يطرح تفاوت القدرات العسكرية لدول المنطقة إشكالية أخرى تتمحور حول مدى قدرة الدول الأعضاء في مختلف المبادرات التعاونية في المنطقة (خاصة مبادرة الساحل خمسة G5) على الوفاء بالتزاماتها المالية؟ إذ يعتبر ضعف موارد ميزانيات دول المنطقة واعتمادها بشكل كبير على المساعدات المالية أو العملياتية كبديل لسد الفجوات في قدراتها من جهة، وتبني خيار إعادة الجدولة لأغلب دول المنطقة خلال التسعينيات من جهة أخرى -عاملاً أساسياً في رسم حدود سيطرتها، ويبدو ذلك جليّاً من خلال البحث في طبيعة جيوش القوات الساحلية المشتركة، كلّ على حدة؛ ففي الوقت الذي ارتبط التمكين النسبي للقوة المتعددة الجنسيات للجنة حوض بحيرة التشاد بقوة جيوش النيجر وتشاد والكاميرون، نجد أن قوة الساحل خمسة (FG-G5S) تعاني ضعفاً ارتبط هو الآخر بضعف جيوش كلّ من: بوركينافاسو والنيجر ومالي، وهذا الضعف فتح المجال لإعادة النظر في نقطة مهمة، وهي مدى فعالية هذه القوات؛ إذ إنّ عجز دول المنطقة عن تمويل قواتها المشتركة سيفتح المجال أمام الاعتماد الدائم على دعم الشركاء الإستراتيجيين، وهو ما يوضحه جدول 4.

جدول 4

المساهمات المالية لتمويل قوة الساحل خمسة لسنة 2017

الدول والمنظمات المساهمة	حجم المساهمات المالية
مجموعة الساحل خمسة	50 مليون يورو
الاتحاد الأوروبي	100 مليون يورو
الولايات المتحدة الأمريكية	49 مليون يورو
المملكة العربية السعودية	100 مليون يورو
الإمارات العربية المتحدة	30 مليون يورو
منظمة الاتحاد الإفريقي	76 مليون يورو
تركيا	40 مليون يورو
المجموع	409 ملايين يورو

ملاحظة. المصدر (Dasgrais & SADA, 2018 : 118).

لعل تعدد الممولين الإستراتيجيين لقوة الساحل خمسة، ناهيك عن الدعم العملياتي الخارجي الذي تحظى به، يعبر عن تعدد الأيادي الخارجية في المنطقة، ويربط تبني خيار التدخل العسكري بكون مبادرة تجمع الساحل خمسة مدعمة بشكل كبير من قبل أطراف خارجية، في ظل ضعف وهشاشة الأنظمة المحلية كعامل مساعد،

وتعتمد ميزانية قوة الساحل بشكل كبير على المساهمات الخارجية، أمام ضعف وعدم التزام دول المنطقة العضوة في مجموعة G5 بتسديد مساهماتها المالية تجاه هذه القوات، فكل من: بوركينافاسو، النيجر وتشاد تحتل الأماكن الخمسة الأخيرة ضمن مؤشر التنمية البشرية (HDI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموريتانيا ومالي نادراً ما يحتلان مرتبة أفضل، وهذا يفسر ما تعانيه من صعوبة في الإفراج عن مبلغ كبير من أموالها، في الوقت الذي تقدم فيه نيجيريا –من خلال كونها الدولة القائد في لجنة حوض بحيرة تشاد، والملتزمة بشكل كامل تجاه القوة متعددة الجنسيات المشتركة– مثالاً يمكن الاقتداء به لإنجاح القوة الجديدة المشتركة وتفعيلها. هذا الدعم الخارجي المتزايد لقوات المنطقة، يدفعنا إلى التساؤل حول خلفياته المصلحية، ويضع خيار الإدارة بالردع محل تشكيك في حقيقة مسار الإدارة الإقليمية المشتركة.

2 - الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي: بين تأثيرات السياق الإقليمي والدولي

إنّ معالجة تدخل الطرف الثالث تتم في الغالب في إطار المساعي نحو إدارة النزاع، سواء عن طريق عمليات حفظ السلام أو بنائه أو صنعه، ولكن يبدو أنّ الطرف الثالث في منطقة الساحل، على الرغم مما يوحيه من مساع لحصر النزاعات وضمان الاستقرار في المنطقة، فإن الواقع يكشف عن صورة أخرى لتدخلاته من خلال كونه أحد أهم الميكانيزمات المغذّية للطبيعة الانتشارية للنزاعات في المنطقة.

تتعدد الأطراف الخارجية المتدخلة في منطقة الساحل؛ فتجمع بين أطراف إقليمية ودولية (دولاتية، منظماتية، فواعل أخرى)، وجدول 5 يقدم تصوراً مبدئياً للفواعل الخارجية في المنطقة.

جدول 5

الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي

	دولاتية	منظماتية	فواعل أخرى
الأطراف الإقليمية	دول محورية: الجزائر دول إقليمية أخرى: المغرب، ليبيا، السودان، دول حوض بحيرة تشاد(النيجر، نيجيريا، الكاميرون)	منظمات إقليمية: الاتحاد الإفريقي منظمات دون إقليمية: منظمة دول غرب إفريقيا (الإكواس)	/
الأطراف الدولية	دول عظمى وعالمية: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين دول أخرى: إيران، دول الخليج العربية، قطر، تركيا.	المنظمات الحكومية الدولية: منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي	الشركات متعددة الجنسيات الشركات الأمنية الخاصة

وفـي الوقـت الـذي يتضـح فيـه تأثيـر الأطـراف الإقليميـة علـى خيـار الإدارة الأمنيـة السـاحلية المشـتركة مـن خـلال ميكانيزميـن:

الأول منهـا ينصـرف إلـى التنافـس المبادراتـي الإقليمـي لأداء دور الدولـة القياديـة المركزيـة، الـذي تتضـح معالمـه مـن خـلال التنافـس الجزائـري المغربـي، وحتـى فـي وقـت سـابق مـع نظـام معمـر القدافـي فـي ليبيـا، وصـولاً إلـى المنافـس الجديـد موريتانيـا مـن خـلال مبـادرة تجمـع السـاحل خمسـة كبوابـة لنشـاطها الدبلوماسـي فـي المنطقـة، والحقيقـة أنّ هـذا التنافـس لا يخـدم عمليـة الإدارة المشـتركة السـاحلية وإنمـا يعبّـر عـن مصالـح دولاتيـة انفراديـة فـي إقليـم واحـد، تتضـارب لتحقيـق أكبـر ربـح ممكـن، وأمّـا الثانـي منهمـا؛ فيتمثـل فـي: إقصـاء بعـض دول الجـوار خاصـة فيمـا يتعلـق بـدول ذات خبـرات سـابقة وتجـارب وسـاطية فـي إدارة تعقيـدات الأوضـاع الأمنيـة إقليميـاً كالجزائـر؛ هـذه الأخيـرة لا تعـد عضـواً ضمـن تجمـع السـاحل خمسـة، الـذي يقـدم كمبـادرة لإدارة الوضـع الأمنـي فـي السـاحل، ولعـل مثـل هـذا الترتيـب الإقصائـي يـؤدي مـن جهـة إلـى الطعـن فـي رشـادة الإدارة المشـتركة؛ مـا سـينعكس علـى هدفهـا فـي إعاقـة مـدّ الجماعـات المسـلحة، ومـن جهـة أخـرى يشـكك فـي حقيقـة دور القـوات السـاحلية، خاصّـة قـوة السـاحل خمسـة؛ كونهـا مجـرد أدوات لتخفيـف الضغـط علـى القـوات الأجنبيـة بالمنطقـة، وبشـكل أدق علـى عمليتـي «سـرفال 2013» و«برخـان 2014» الفرنسـيتين.

مـن جانـب آخـر يجمـع تأثيـر الطـرف الثالـث الأجنبي بين بنـاء الفوضـى عبـر السـاحل وتعميـق اللاتجانـس المجتمعـي؛ ففـي الوقـت الـذي أسـس المسـتعمر الفرنسـي بشـكل خـاص لتـوزع غيـر متجانـس للمكـون العرقـي فـي منطقـة السـاحل، ضمـن عودتـه بصـور أخـرى، ومـن الأمثلـة علـى التغلغـل الفرنسـي فـي المنطقـة، الدعـم الـذي يوفـره لبقـاء نظـم إقصائيـة علـى سـدة الحكـم؛ فبيـن دعـم الحملـة الانتخابيـة للرئيـس التشـادي إدريس ديبي سـنة 1996، وبيـن اسـتخدام الشـركات المتعـددة الجنسـيات وشـركات الأمـن الخاصـة، علـى تعـدد أدواتـه التغلغليـة -يبقـى الوجـود الفرنسـي متجـذراً ضمـن المنطقـة ويعكـس واقـع حـال مختلـف الأطـراف الأجنبيـة التـي تؤسـس للمزيـد مـن الفوضـى، ويسـهم الوجـود المؤسسـي الكثيـف (القـوات الفرنسـية سـرفال، وبرخـان، القـوة المتعـددة الجنسـيات للجنـة حـوض بحيـرة تشـاد، قـوة G5، والبعثـة المتعـددة الأطـراف للأمـم المتحـدة للاسـتقرار فـي مالـي MINISMA، وبعثـات الاتحـاد الأوروبـي، وقـوات الولايـات المتحـدة، توكوبـا)، فـي اتسـاع سـوق السـلاح؛ مـا ينعكـس بـدوره علـى اتسـاع دائـرة العنـف والعنـف المضـاد داخـل المجتمعـات.

وفي سياق مشابه، تتحول المساعدات الإنسانية المتدفقة في الساحل إلى إحدى أهم الأدوات التغلغلية، فعلى الرغم من أهدافها المعلنة الموجهة لتمويل برامج الحد من انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الانتفاع بمياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، والرعاية الصحية ودعم النازحين أو اللاجئين، فإنها تكشف عن جانب من التأثيرات السلبية على استقرار المنطقة؛ إذ قد تتحول في كثير من الأحيان إلى دعامات لاستمرارية نشاط الجماعات المسلحة المتغلغلة بدورها ضمن النسيج المجتمعي (مستغلة المكون العرقي)؛ مما يرفع من احتمال انتشار النزاع الداخلي، وفي هذا السياق يكشف حجم مساعدات فرنسا المقدرة بمبلغ 28 مليون يورو لسنة 2020 عن مدى إدراكها للأدوات المساعدة على ضم المنطقة تحت جناحها بكل الطرق الممكنة.

كما أن الإستراتيجيات الأمنية للطرف الثالث الأجنبي في الساحل، القائمة على التدريب العسكري للقوات الساحلية، والدعم الفرنسي من خلال تنفيد زهاء 750 نشاطاً مخصصاً للتدريب أو الدعم القتالي، هذه الإستراتيجيات تؤثر على تصاعد العنف المسلح وانتشاره مع توسع دائرة المجموعات التمردية المسلحة؛ إذ إنها لا تتناسب وطبيعة الجيوش الساحلية ذات القابلية للانشقاق الداخلي؛ ومثال ذلك شركة التدخل السريع في النيجر ،التي تلقت تدريباً أمريكياً وانشقت لاحقاً لتنضم إلى متمردي الطوارق (Rand, 2015)، وتعمد مختلف الأطراف الخارجية إلى غرس شبكة من الآليات المتغلغلة التي تؤسس لوجودها المكثف والدائم، وتسمح بتحريك الوضع الأمني بشكل يخدم مصالحها، في وقت تفرض فيه فرنسا أجنحتها على المنطقة باعتبارها محركاً وموجهاً لمختلف التفاعلات؛ ما تكشفه المساعي الحديثة والمستمرة، سواء من خلال حشد التمويل الدولي لقوة الساحل خمسة عن طريق إنشاء التحالف من أجل الساحل 2018 كمبادرة تنموية مفتوحة لمساهمة الشركاء الإستراتجيين، أو عن طريق تعزيز وجودها العسكري دون إرهاق لجيشها من خلال مبادرة لإنشاء وحدات التدخل السريع بمشاركة أوروبية موسعة «توكوبا».

تطرح في المقابل مفارقة أخرى، حول حقيقة المساعي الخارجية لإدارة النزاع في المنطقة، فكيف للاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر المتضررين من التصعيد الخطير لظاهرة الهجرة غير الشرعية الناجمة عن عدم استقرار منطقة الساحل- أن يسهم بشكل مساوٍ لمساهمة المملكة العربية السعودية، وهو ما يوضحه جدول 4. إن هذا يجعلنا نقفً عند الخلفيات المصلحية الكفيلة بفهم أهداف هذه المساهمات؛ فما بين البحث عن مواطئ قدم في الساحل باعتبارها منطقة انكشاف أمني وتكالب دولي،

يشكل إبقاء المنطقة في حالة لا استقرار فرصة أكبر لوضع اليد الخارجية على ثرواتها؛ فالمنطقة لا تتعدى كونها بديل الشرق الأوسط في إطار البحث المستمر عن الموارد، والأمر ينسحب على باقي الأطراف الخارجية المتدخلة في المنطقة.

خلاصة واستنتاجات

تجسد الإدارة الإقليمية المشتركة لدول الساحل فكرة السلام السلبي لكيوهان، من خلال تبني استجابة عسكرية ردعية؛ من أجل تضييق الخناق على مناطق النزاع بغية إطفائها؛ تخوفاً من العدوى الإقليمية المحتملة، وهو خيار لا يتلاءم مع ما خلفه الطابع الانتشاري للنزاع في المنطقة من خلال خاصيتي التعقد والتجدد، وفي المقابل تحتاج المنطقة إلى تفعيل فكرة السلام الإيجابي، عن طريق تغيير البيئة المنتجة للخوف من خلال عمليات بنائية تعنى ببناء تنشئة وثقافات لمجتمعات ساحلية متقبلة للآخر، وأفضل مثال النزاع المالي الذي يتطلب نهجاً متعدداً وتكيفياً لإدارة فعلية للنزاع، يجمع بين:

أولاً: نهج شامل يركز على اتفاقيات لنزع السلاح مفعلة على أرض الواقع، ستسمح بتقليص سوق العنف في منطقة الساحل.

ثانياً: نهج إستراتيجي من خلال مجابهة شبكات اقتصادات الحرب العابرة للحدود وخلق أساليب فعالة لمواجهة فساد الحكومات الساحلية.

ثالثاً: نهج شبكاتي يعمل على بناء شبكات لجهات فاعلة موازية للشبكات الداعمة للحرب من خلال إشراك المجتمعات الساحلية في مجابهة تغلغل الحركات الإرهابية عبر الحدودية.

وختاماً؛ فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الطبيعة الانتشارية للنزاعات الداخلية الساحلية تفرض ضرورة إعادة النظر في خيار الإدارة الساحلية المشتركة، الذي يقدم لنا صورة عن معالجة طبيعة ديناميكية للنزاع وفق منظور تقليدي للإدارة لا ينسجم وطبيعة التفاعلات والتعقيدات في أرض الواقع؛ إذ إنّ اتباع النهج التقليدي القائم على دراسة التفاعلات النزاعية في إطار الخطيّة السببية أصبح غير كاف لتحليل النزاع كنظام ديناميكي؛ بغية إدارته أو حله في الساحل؛ ذلك أنّه يهمل ميكانيزم التغذية الرجعية، الذي أشارت إليه نظرية النظم الديناميكية؛ ولعل الإدارة المشتركة الساحلية القائمة حالياً، التي ترتكز مساعيها وجهودها بشكل واضح على الخيار العسكري الأمني، ستعجز عن التقاط التحولات في الدوافع والأيديولوجيات

بمرور الوقت؛ فليس هناك متابعة دقيقة تعمد إلى التحليل والتمحيص الدقيقين بين العوامل التي تحفز النزوع الأولي إلى النزاع والعوامل المديمة له، بل المحفزة على انتشاريته السريعة؛ فترابط عدة ميكانيزمات وتداخلها يجعل من مرحلية تحديد زمن التدخل وطريقته ضرورة بحسب مقتضيات مرحلة انتشار النزاع ، والإدارة الرشيدة لابد أن تكون مرنة ومستجيبة للمدخلات المتجددة للواقع في المنطقة.

المراجع

بوحنية، قوي. (2014). *الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا*، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 29 يناير 2014، الرابط: https://bit.ly/394tS6N

الحاج، ولد ابراهيم. (2012). *أزمة شمال مالي ....انفجار الداخل وتداعيات الإقليم*، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 22 جويلية 2020، الرابط: https://bit.ly/35m0yYG

مبارك، أحمد. (2018). *البعد القبلي داخل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في إفريقيا*، تاريخ النشر: 29 جويليه 2018، الرابط: https://bit.ly/38HU4Ws

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (2014). *الفساد: الخطر غير المدرك على الأمن الدولي*. مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر: 06، جوان 2014، الرابط: https://bit.ly/2NgFrBC

مؤسسة RAND. (2015). *تحديد المخاطر وتخفيفها في مساعدة قطاع الأمن لأجل الدول الإفريقية الهشة*. كاليفورنيا: مؤسسة RAND.

Armed Conflict Location & Event Data Project.(2020). *Ten conflicts to worry about in 2020*, from: https://bit.ly/2VvobLk

Armed Conflict Location & Event Data Project.(2019). *JNIM: A rising threat to stability in the Sahel*, from: https://bit.ly/35jgQS3

Bosker, M., & de Ree, J. (2009). Localizing conflict spillovers: introducing regional heterogeneity in conflict studies. *Revise and resubmit at the Journal of Conflict Resolution*.

Danneman, N., & Ritter, E. H. (2014). Contagious rebellion and preemptive repression. *Journal of Conflict Resolution*, *58*(2), 254-279.

Dasgrais, N., & SADA, H. (2018). Le G5 Sahel, en réaction à la mutation de l'environnement stratégique sahélien Politiques régionales de coopération et niveaux d'engagement des Etats membres. *Observatoire du monde arabo-Musulman et du Sahel*.

Deng, F. M., & Zartman, I. W. (Eds.). (2011). *Conflict resolution in Africa*. Brookings Institution Press.

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ

Dumont, G.-F. (2010). *LA Géopolitique Des Populations Du Sahel* (Sahel : the populations geopolitics. from researchgate: https://bit.ly/3uN6qWz

Forsberg, E. (2014). Diffusion in the study of civil wars: A cautionary tale. *International Studies Review*, *16*(2), 188-198

Galeazzi, G., Medinilla, A., & Marclint, T., & Ebiede, S. D. (2017). *Understanding the Lake Chad Basin Commission* (LCBC).

Ismail, O. W., & Kifle, A. A. (2018). Nouveaux arrangements de sécurité collective au Sahel: étude comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel. Centre de compétence Afrique subsaharienne.

Khondker, H. H. (2011). Role of the new media in the Arab Spring.*Globalizations*, *8*(5), 675-679.

Lischer, S. K. (1999). *Militarized refugee populations: Humanitarian challenges in the former Yugoslavia*.

Marshall, M. G. (1999). *Third world war.* Rowman & Littlefield Publishers.

Matfess, H. (2019). Democracy Delayed: Parliamentary Elections and Insecurity in Mali. ACLED, from: https://bit.ly/2TfTerT

Most, B. A., & Starr, H. (1990).Theoretical and logical issues in the study of international diffusion. *Journal of Theoretical Politics*, *2*(4), 391-412.

Mitts, T. (2012). *Targeting and the Spatial Spread of Insurgent Violence A Study on Jammu and Kashmir*, India. Senior Honors Thesis, New York University.

Nsaibia H. (2019). Insecurity in South western Burkina Faso in the Context of an Expanding Insurgency. ACLED, from: https://bit.ly/3kgSVcs

Nsaibia, H., & Pavlik, M., & Matfess, H., Duhamel, J. (2019). *Explosive Developments: The growing threat of IEDs in Western Niger*. ACLED, from: https://bit.ly/2vkJaFN

Salehyan, I., & Gleditsch, K. S. (2006). Refugees and the spread of civil war. *International organization, 60*(2), 335-366.

Tranca, O. (2006). La diffusion des conflits ethniques: une approche dyadique. *Études internationales, 37*(4), 501-524.

Weidmann, N. B., & Ward, M. D. (2010). Predicting conflict in space and time. *Journal of Conflict Resolution*, *54*(6), 883-901.

للاستشهاد

طوبال. لبنى، وأدمام، شهرزاد. (2024). تحديات الإدارة المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الطبيعة الانتشارية للنزاع المسلح الداخلي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(1)، 257 – 286 .

To Cite:

Toubal. L., & Admam. S. (2024). Challenges of Joint Management in the Sahel Region: A Study of the Diffusive Nature of Internal Armed Conflict. *Journal of the Social Sciences, 52*(1), 257 -286 .

ملحق 1

بيانات إحصائية عن دول منطقة الساحل الإفريقي

المساحة (كلم2)	عدد السكان(2020)	دول منطقة الساحل الإفريقي
1.220.190	20.250.833	مالي
1.266.700	24.206.644	النيجر
1.259.200	16,425,864	تشاد
273.600	20.903.273	بوركينافاسو
1.030.700	4.649.658	موريتانيا

ملاحظة. المصدر. (https://www.worldometers.info/world-population/).

ملحق 2

خريطة للموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

ملاحظة. المصدر. (بوحنيبة، 2014).